



ماس يصدر ملحقاً خاصاً بالمراقب الاقتصادي حول تنبؤات أداء سوق العمل الفلسطيني لعام 2019  
الخالدي: أداء سوق العمل الفلسطيني المتوقع في عام 2019 سيكون ضعيف في أحسن الأحوال: ومن الضروري خلق فرص عمل  
مستدامة ولائقة في الاقتصاد المحلي

أصدر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) اليوم ملحقاً خاصاً بالمراقب الاقتصادي حول (تنبؤات أداء سوق العمل الفلسطيني لعام 2019)، أعده في إطار برنامج بحثي نفذه المعهد بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبتمويل من منظمة العمل الدولية. يهدف هذا الملحق الخاص إلى استخدام نماذج التنبؤ الفلسطينية لفحص ديناميكيات سوق العمل، وخاصة ذلك الذي يعتمده الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني منذ فترة، بهدف تحسينه وتقوية قدرته على التنبؤ باتجاهات أداء سوق العمل الفلسطيني على المدى القصير.

أشار منسق البحوث رجا الخالدي إلى أن التقرير يعرض نتائج التنبؤات حسب ثلاثة سيناريوهات. بالمجمل، تشير نتائج التنبؤات إلى استمرار تراجع النمو وارتفاع في نسبة البطالة وتراجع الأجور في عام 2019، ذلك بسبب افتراض استمرار تراجع الدعم الخارجي واستمرار سياسة الإغلاق من قبل الاحتلال: "أظهر التحليل أن أداء سوق العمل الفلسطيني المتوقع في عام 2019 سيكون ضعيف في أحسن الأحوال، فليس في الأفق دلائل قد تؤدي إلى تحسن أداء مؤشرات العمل التي تم تناولها هنا، وفي أحسن الأحوال فإننا قد لا نشهد مزيداً من التدهور." حسب توقعات هذا التحليل فإن التحسن في أهم المؤشرات (خاصة البطالة ومشاركة النساء) غير وارد في المدى القصير، حتى في سياق السيناريو المتفائل الذي يتسم بنمو قد تصل نسبته إلى 3.5 بالمائة. يكمن هنا أهم استنتاج في هذا التحليل المفصل في أن مشاكل قطاع العمل (كالبطالة وتراجع مستويات الأجور الحقيقية) بات لها صفة هيكلية يصعب معالجتها دون رؤية وبرامج متوسطة إلى طويلة المدى تتضمنان سياسات على المستويين الجزئي والكلي.

يعرض التقرير مجموعة من السياسات العامة التي من شأنها إحداث تحسن في أداء سوق العمل على المدى المتوسط. وأشار التقرير في توصياته إلى إن ارتفاع البطالة المتوقع يعني أن على المسؤولين الانتباه أيضاً إلى جوانب العمل اللائق الأخرى مثل التأمينات على إصابات العمل وتطبيق الحد الأدنى للأجور وإحقاق حقوق العمل مثل الإجازات السنوية وغيرها، والتي كثيراً ما يتم التغاضي عنها عندما يكون عرض العمل أعلى بكثير من الطلب على العمل. وتجدر الإشارة هنا إلى أن السعي باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتقاطع بشكل كبير مع تحقيق محددات العمل اللائق المشار لها أعلاه. وإن تخفيض البطالة والمحافظة على استقرار الأجور الحقيقية وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وتحقيق شروط العمل اللائق كلها مرتبطة بشكل كبير بوجود إطار مؤسسي وقانوني سليم. ويرتبط هذا الإطار بدوره بمنظومة من المحددات مثل تطبيق قانون العمل وتقوية وحدات وزارة العمل التي تعمل على التفتيش على الخروقات التي ترتكب في قطاع العمل.

جدير بالذكر أن هناك عدة جهات تقوم بإصدار تنبؤات للاقتصاد الفلسطيني بناء على نماذج مختلفة، تم مراجعتها وتغطيتها خلال هذا التقرير. فبعد المراجعة التفصيلية للنماذج المتوفرة، استخدم فريق البحث النموذج الذي طوره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) منذ فترة طويلة، إلى أن اعتمد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني صيغة مطورة منه. وأوضح الخالدي أن هذا التقرير يهدف بالإضافة إلى مراجعة النماذج المختلفة وتقنياتها إلى اقتراح بعض التعديلات الهيكلية والفنية على النموذج والبيانات التي تتعلق بإضافة متغيرات ومعادلات إلى النموذج وتحرير القيود المفروضة على بعضها، بالإضافة إلى الاطلاع بشكل تفصيلي على مؤشرات سوق العمل الفلسطيني مثل نسبة البطالة ونسبة نمو التشغيل في القطاعات المختلفة ومعدل الأجور.

وشدد الخالدي على أن مهمة إنتاج تنبؤات موثوقة ومترابطة ومفيدة حول أداء سوق العمل الفلسطيني لا تعتمد على توفر بيانات متماسكة ومنهجية مرنة ومتسقة فحسب، بل تتطلب أيضاً تعاوناً فكرياً وشراكة مؤسسية لفترة طويلة من الزمن. وأضاف: "تأمل مع إطلاق هذا التقرير أن يساهم الجهد المبذول فيه في تعزيز وتنسيق التنبؤات الاقتصادية الفلسطينية، على الأقل على مستوى العمل البحثي في معهد "ماس" والجهاز المركزي للإحصاء في البداية، مع تعميم التجربة وإشراك الجهات الأخرى ذات العلاقة في مرحلة قادمة". وكون هذا التقرير هو باكورة هذا الجهد، كان من الضروري أن يتم استعراض للخلفية والخطوات النظرية والتجريبية المستخدمة في هذا التمرين، مع أهمية ممارسة الحذر عند إصدار التنبؤات ووضع السياسات بحسب مؤشراتها.

للاطلاع على الملحق (2)، يمكن تحميل نسخة إلكترونية من [هنا](#)